دراسة حالة حول الحكومة المفتوحة – استمارة التقديم

(البيانات المفتوحة، المشاركة، التعاون، إشراك المواطنين، الابتكار في القطاع العام)

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بإعداد دراسة حول التأثير الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة في المنطقة العربية. تتضمن الدراسة مراجعة للأدبيات والدراسات والتقارير السابقة التي أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإسكوا ومنظمات أخرى في هذا المجال، وتأخذ بالاعتبار دراسات الحالة والممارسات المثلى من الدول العربية ومن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تهدف استمارة تقديم الحالة إلى جمع دراسات الحالة الملهمة والتعرف على الممارسات المثلى من الهيئات والمؤسسات الحكومية في المنطقة العربية من أجل إعداد الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض دراسات الحالة المميزة يمكن أن تنشر على بوابة الإسكوا للحكومة المفتوحة والتي هي قيد التصميم والتنفيذ، وكذلك على منصة دراسات حالة الحكومة المفتوحة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[1]. علاوة على ذلك، ستُعرض التجارب المميزة خلال الاجتماع المشترك الذي ستعقده منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإسكوا هذا العام لمجموعة العمل حول الحكومة المفتوحة والمبتكرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بهذه التجارب.

يمكنكم من خلال هذه الاستمارة عرض الأنشطة في مجال الحكومة المفتوحة، والتي تم تطويرها سابقاً أو يجري تنفيذها حالياً على أي مستوى من مستويات الحكومة، وبالأخص تلك الجهات التي تعمل في مجال الحكومة المفتوحة في الدولة، بما في ذلك المستويات المحلية. ويمكن لهذه الأنشطة أن تتضمن معلومات حول الأنشطة في المجالات التالية: الحكومة المفتوحة، البيانات المفتوحة، أو المشاركة مع أصحاب المصلحة المختلفين، أو التعاون، أو إشراك المواطنين، أو الشفافية، أو المساءلة، أو الابتكار في القطاع العام.

تشير كلمة "نشاط/قصة/تجربة" ضمن الاستمارة إلى أي عملية/آلية/إجراء أو عدة أنشطة مجتمعة للعمل على تحقيق الحكومة المفتوحة سواء على المستوى الوطني أو ما دون الوطني أو المحلي. يمكن أن يتضمن النشاط إجراء واحد أو عدة إجراءات متتالية و/أو مترابطة من أجل إتمام العمل. يمكن للمشاركات والمشاركين تقديم عدد من الأنشطة التي يرغبون فيها ويفضل اختيار الأنشطة ذات الأثر الاقتصادي أو الاجتماعي الملموس. وستقوم الإسكوا بتحليل المساهمات وقد تتصل بالمشاركين/المشاركات لاحقاً لمزيد من المعلومات.

[1] https://oecd-opsi.org/case_type/open-government/

للمساهمة بدراسة حالة، يرجى ملء الاستمارة بصيغة MS Word باللغة الإنكليزية أو العربية، ويمكن نسخ الاستمارة عدة مرات للمساهمة بعدة دراسات حالة حسب رغبتكم، علماً أن الموعد النهائي لاستلام الاستمارات هو [15/5/2020]. وإذا كان لديكم أسئلة فيمكنكم التواصل مع السيدة نبال إدلبي، رئيسة قسم الابتكار في الإسكوا [email: idlebi@un.org, escwa-tdd@un.org] ومع وحدة الحكومة المفتوحة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): [email: opengov@oecd.org].

1. بيانات المؤسسة

1.1 اسم المؤسسة	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
1.2 نوع المؤسسة (حكومية غير حكومية، دولية، أكاديميا)	حكومية
1.3 الدولة	الاردن
1.4 القطاع الرئيسي (النقل، الصحة، التعليم، الإدارة العامة، الإصلاح الإداري، الخ)	تعزيز وتطوير الحياة السياسية في الأردن

2. دراسة الحالة

تتضمن هذه الفقرة بضعة أسئلة حول قصتكم أو نشاطكم، ماذا فعلتم، وكيف، ومن استفاد من ذلك. كلما كانت أجوبتكم وافية أكثر، كان من السهل على المراجعين والقراء تقدير أهدافكم وانجازاتكم من ذلك النشاط.

2.1 العنوان (عنوان النشاط)	تعزيز الحوار الوطني للوصول إلى حزمة الإصلاح السياسي	
2.2 الموقع الإلكتروني (رابط صفحة النشاط إن وجدت)	https://bit.ly/2Lp9HpZ رابط يضم فعاليات النشا ط والخطة التنفيذية	
2.3 سنة تنفيذ النشاط	2020 / 6 / 30 - 2018 / 9 / 1	
2.4 ضمن أي من العناصر التالية للحكومة المفتوحة يقع نشاط المؤسسة ؟ ما الذي يوصفها بشكل أفضل؟ (الرجاء وضع إشارة إلى جانب الخيار)	البيانات المفتوحة *Open Data*	
	المشاركة *Participation*	X
	التعاون *Collaboration*	X
	إشراك المواطنين *Citizen-engagement*	X
	الشفافية *Transparency*	X
	المساءلة *Accountability*	X
	الابتكار في القطاع العام *Innovation in Public Sector*	

2.5 نبذة مختصرة (ملخص بسيط)

يجب أن يصف الملخص نشاط المؤسسة بشكل بسيط (عدة جمل). وينبغي أن يستخدم لغة واضحة تستطيع جذب القارئ لإكمال قراءة تفاصيل أخرى. كما ينبغي عدم استخدام مصطلحات اختصاصية معقدة أو لغات محكية عامية.
يجب على النبذة أن تتضمن إجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو النشاط؟
- لماذا تم القيام به ؟ أو ما هي المشكلة أو الفرصة التي تجري معالجتها؟
- من هم المستفيدون؟

(الاجابة بما لايتعدى ال 100 كلمة)
الجهة المسؤولة عن تنفيذ النشاط هي وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية حيث عملت على تنفيذ حوار وطني حول قوانين الانتخاب والأحزاب واللامركزية والبلديات في كافة المحافظات وبشراكة مع كافة القطاعات والجهات، بهدف بناء خارطة طريق نحو النهضة السياسية الشاملة التي ترتكز على العدالة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون، ومعالجة ضعف إدماج المواطنين في صنع القرار وإيجاد صيغ توافقية حول التشريعات السياسية في الأردن وإيجاد حلول للتحديات الاجتماعية والسياسية التي يواجهها المواطن ضمن الحياة اليومية التي لم تعالجها التشريعات النافذة ذات العلاقة. ومن خلال دور الوزارة سيتم إشراك المواطنين في الحوار حول أبرز التشريعات السياسية التي ينظرون لها باعتبارها عائقاً أمام الإصلاح السياسي.

2.6 لمحة عامة

يرجى إدخال لمحة عامة عن النشاط، سيكون لديكم الفرصة لتقوموا بإيضاح بعض التفاصيل، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو النشاط؟
- ما هي المشكلة أو التحدي الذي عالجه هذا النشاط؟
- ما هو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه؟
- الوضع المستقبلي، على سبيل المثال: هل سيتم إضفاء الطابع المؤسسي في السياق الحالي للنشاط أو يجري توسيعه؟

(الاجابة بما لا يتعدى ال 500 كلمة)

يأتي هذا النشاط تنفيذاً للالتزام الثالث لخطة الاردن الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة (2018 – 2020)، والذي يسعى إلى تنفيذ حوار وطني حول التشريعات السياسية النافذة وأهمها قانون الانتخاب والإدارة المحلية (اللامركزية والبلديات)، يأتي هذا النشا إيماناً من الحكومة الأردنية بترسيخ الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني التي أصبحت جزءاً أصيلا من عملية الحوار

الوطني، لا سيما وأن الشريك في تنسيق وتنفيذ عملية الحوار هو مركز الحياة – راصد، جاءت فكرة الحوار لتكون قناة وصل حقيقية بين المواطن والسلطة التنفيذية عبوراً بالقطاعات والجهات المختلفة سيما وأننا في الأردن رسخنا الحوار نهجاً للتوافق بين التيارات السياسية والنقابية والحزبية والناشطين والناشطات على المستوى الوطني، ويساهم هذا النهج في تقريب وجهات النظر وخفض التوتر وتعزيز ثقة المواطن بالأداء الحكومي، كما ستساهم عملية إشراك المواطن في صنع القرار في زيادة الحس بالمسؤولية لدي المواطن خصوصاً وأنه أصبح جزءاً رئيسياً من عملية الصياغة التشريعية والبناء القانوني.

يؤمن صناع القرار الأردني بأن الإدارة المحلية من خلال مقوماتها وأهميتها، وقدرتها على الاستدارة للوصول إلى مجتمع متمكن قادرٍ على اختيار أولوياته واحتياجاته وشريكاً في صنع القرار المحلي، من خلال مجالسٍ منتخبه بديمقراطية حقيقية معبّرة عن تطلعات المواطنين وتتمثل في مجالس بلدية ومحلية من جهة ومجالس محافظات من جهة أخرى، هذا لا يمكن بناءه دون حوار وطني حقيقي يعبر عن آراء المجتمعات المحلية المعنية بشكل أساسي في تطبيق الإدارة المحلية وفقاً للرؤى الوطنية، كما أن الالتزام الثالث في الخطة لم يكن مجرد خطط ورقية بل كان يعبر عن رؤى الحكومة الأردنية في تفعيل إشراك المواطن في صنع القرار على المستوى الوطني والذي يشابه بشكل كبير تفعيل إشراك المواطن في عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

عملت الوزارة ومركز الحياة راصد على بناء خطة تفصيلية لتنفيذها في عملية الحوار الوطني حيث أنها شملت جميع القطاعات دون استثناء أي قطاع على جميع المستويات، ونفذت الجلسات الخاصة بعملية الحوار في الجامعات الأردنية في جميع المحافظات الأردنية، كما تم تخصيص جلسات للمجتمعات المحلية من كافة القطاعات، وجلسات خصصت للأحزاب السياسية، كما تم تنفيذ حوار خاص مع المرأة الأردنية في كافة المحافظات الأردنية بالشراكة مع المؤسسات المعنية بالعمل مع المرأة وبمشاركة السيدات المنتخبات في المجالس المنتخبة والناشطات المجتمعيات، وكان للشباب دور فعّال في هذا الحوار من خلال مجموعة من أصحاب المصلحة العاملين مع القطاع الشبابي مثل هيئة شباب كلنا الأردن ومراكز الشباب المنتشرة في جميع محافظات المملكة، واستهدف الحوار الوطني الخبرات وصناع القرار والأكاديميين والمعنيين في الإدارة المحلية، كما اشتمل الحوار على أنشطة تم تنفيذها مع غرف الصناعة والتجارة والنقابات والبرلمانيات والبرلمانيين، وعملنا خلال تنفيذ الحوار بشكل دائم مع البلديات ومجالس المحافظات.

ومن الجدير ذكره أن منهجية الحوار الوطني تم بناءها ارتكازاً على أهم الممارسات الدولية الفضلى المرتبطة بتنفيذ الحوارات الشعبية، حيث تم تنفيذ بحث مكتبي اشتمل على جمع الدراسات والأبحاث التي تم إجرائها على اللامركزية من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمعنيين الشركاء، وسيتم اعتماد هذه المنهجية في كافة الحوار المستقبلية وفتح باب التطوير وتقديم المقترحات، وسنعمل بشكل أساسي في الحكومة على بلورة نجاح هذا الحوار ليتم إضفاء الطابع المؤسسي عليه والعمل على تخصيص موارد بشرية ومالية لاستدامة نهج الحوار والشراكة في صنع القرار.

2.7 ما الذي يجعل نشاط مؤسستكم مختلفاً، أو مميزاً، أو إبداعياً؟

(الاجابة بما لا يتعدى ال 100 كلمة)
يأتي هذا النشاط في خضم عملية مخاض سياسي تعيشها الدولة الأردنية لانتاج نموذج إصلاحي يرتكز في مبادئه على المواطن وآراءه، لذا نؤمن بأننا استطعنا أن نساهم في تقليص الفجوات المتواجدة بين المواطنين والحكومات، والاعتماد على مبدأ الحوار الأفقي وليس العمودي النخبوي فقط.

يستند هذا النشاط في بناءه على ترسيخ مبدأ التشاركية في صنع القرار وضرورة ضمان تدفق المعلومات بشكل سلس ومبسط ودون الحاجة إلى مستويات مختلفة من المتحاورين، كما يتوائم هذا النشاط مع الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030، وخصوصاً مقصد الهدف المتعلق ب (ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

3. التطوير

3.1 التعاون والشراكات

هل تم التعاون مع شركاء؟ يرجى بيان أهمية دور كل شريك. قد يتضمن ذلك: المواطنين (موظفين أو مسؤولين حكوميين)، المنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص.

(الاجابة بما لايتعدى ال 100 كلمة)
انسجاماً مع مبدأ التشاركية مع المواطن في صنع القرار، فإن هذا النشاط يأتي بشراكة نوعية وحقيقة على عدة مستويات، المستوى الأول عبارة عن شراكة حكومية حكومية ممثلة بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة التعاون والتخطيط الدولي، والمستوى الثاني بين السلطة التنفيذية والتشريعية ممثلة بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية واللجنة الإدارية في مجلس النواب، والمستوى الثالث بين الحكومة والمجتمع المدني ممثلة بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ومركز الحياة – راصد.
من هنا يتبين لنا أهمية دور الشركاء في النشاط إذا أن هذه التشاركية لم تكن موجودة في العديد في النشاطات، كما أن توحيد الجهود وتنسيقها بين مختلف السلطات يساهم في ضمان استدامة مثل هذه الأنشطة، وتكم أهمية دور مركز الحياة راصد كـ بيتٍ للخبرة له باع طويل في بناء الخطط وتنفيذها وفق منهجيات عملية وموضوعية يمكن البناء عليها في عملية الإصلاح السياسي، ولعبت هذه المؤسسات دوراً بمساعدة الحكومة بالخروج بتوصيات تعديلات على التشريعات، وأيضا هناك دور لعامة الشعب؛ وذلك من خلال النشر المستمر لمراحل تقدم هذا الحوار ونتائجه المرحلية للجمهور على منصات تفاعلية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية الحكومية المختلفة، وذلك لإتاحة المجال للتعليقات العامة والتغذية الراجعة لأكبر شريحة ممكنة من الأردنيين.

3.2المستخدمون، والمستفيدون، وأصحاب المصلحة

من هم المستخدمون والمستفيدون وأصحاب المصلحة المستهدفون؟ كيف تتأثر كل مجموعة منهم؟ قد يتضمن ذلك: المواطنين، موظفين أو مسؤولين حكوميين، المنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص.

(الاجابة بما لا يتعدى ال 100 كلمة)
المستفيدين هم: الحكومة والأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومجلس النواب ومؤسسات الشباب والمرأة ومؤسسات المجتمع المدني، المجالس البلدية، مجالس المحافظات، وسائل الإعلام، الأكاديميين والباحثين في الجامعات، طلاب الدراسات العليات ذات العلاقة بالإضافة لعامة الشعب.

بحيث من خلال إطلاق الحوار الوطني الشامل والنشر المستمر لمراحله بالإضافة إلى تحليل نتائجه وطرحها للبرلمان، كل ذلك

سيساهم بإشراك المواطنين و المؤسسات في صنع القرار ومعالجة التحديات الاجتماعية والسياسية التي يواجها المواطن ضمن الحياة اليومية، أما بالنسبة للحكومة ذلك سيزيد مستوى الثقة بين المواطنين والحكومة، ورفع مستوى الرضا الشعبي حول الإصلاح السياسي لكون المواطن قد أصبح شريكاً رئيسياً في العملية، والانطلاق نحو مرحلة سياسية أكثر نضوجاً، وتعزيز شرعية القرارات والتشريعات التي تتخذها الحكومة بشأن الإصلاح السياسي.

4. الأثر

4.1 النتائج، والمخرجات، والتأثير

ماهي النتائج والتأثيرات التي تمت ملاحظتها إلى الآن من خلال النشاط؟

كيف تم قياس هذه النتائج؟ (مثلاً: المنهجية المستخدمة)

ماهي النتائج والتأثيرات التي تتوقعونها في المستقبل؟

الرجاء إرفاق أرقام ملموسة قدر الإمكان

(الاجابة بما لا يتعدى ال 300 كلمة)
ساهمت عملية الحوار الوطني برفع مستوى ادماج أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار، وظهر ذلك جلياً من حديث أعضاء مجالس المحافظات الذي ثمنّوا هذه الخطوة من قبل الحكومة. وتحدث رئيس مجلس محافظة اربد الدكتور عمر مقابلة "مثل هذه اللقاءات والجلسات تساعد على معرفة التحديات التي تواجهنا كمجالس وباستطاعتنا أن نوصلها دون وجود أي حواجز بيننا وبين صانع القرار"، ومن الجدير ذكره أن معظم المشاركين كانوا راضيين عن آلية الحوار إلا أنهم وفي ذات الوقت لم يكونوا راضيين عن الإجراءات التنفيذية الأخرى.

واحتوت عملية الحوار الوطني على عدة أنشطة ذات أنماط مختلفة وذلك من خلال تنفيذ جلسات عصف ذهني خاصة لأعضاء المجالس البلدية ومجالس المحافظات وورش عمل خاصة بالشباب وموائد مستديرة خاصة بالسيدات وجلسات حوارية مفتوحة مع المجتمع المحلي، ووصلت عدد الأنشطة المنفذة من خلال عملية الحوار الوطني إلى 43 نشاط، شارك بهم 1568 مواطنة ومواطن منهم 1011 ذكور و557 إناث، وعرضت نتائج الحوار الوطني في مؤتمر صحفي في مجلس النواب الشريك في تنفيذ عملية الحوار الوطني، وتم جمع أكثر من 1000 توصية خلال عملية الحوار الوطني، وتم نشر النتائج التي خلُص لها الحوار ومن أهمها دمج قانوني اللامركزية والبلديات ضمن قانون الإدارة المحلية وهذا ما تم تحقيقه حيث قامت الحكومة بصياغة مسودة مشروع القانون وأرسلته إلى مجلس النواب 20\2\2020 وتم نشر العديد من التوصيات التي سيتم الأخذ بها من قبل اللجنة الإدارية في مجلس النواب.

وفي ذات السياق أجرى مركز الحياة – راصد ضمن عملية الحوار الوطني دراسة تحت عنوان "اللامركزية في الأردن وسبل التطوير"واحتوت الدراسة على مجموعة من التوصيات والمقترحات من أهمها توسيع الصلاحيات المناطة لمجالس المحافظات، وتعديل آلية تشكيل مجالس المحافظات وتم الأخذ بهذه التوصية وذلك ظهر في مشروع قانون الإدارة المحلية.

وتم قياس هذه النتائج من خلال وجود مؤشرات أداء وأدوات قياس واضحة لكل مرحلة من مراحل تنفيذ النشاط، فمثلا؛ مؤشرات الأداء الكمية تضمنت: عدد الجلسات المنفذة، وعدد المشاركين، وعدد الجهات المشاركة، وعدد التقارير\التوصيات التي تم الخروج بها. أما بالنسبة لأدوات القياس: قائمة الحضور التي تبين مكان تنفيذ الجلسة وعدد المشاركين وصور للجلسات المنفذة.

4.2 التحديات

ما هي التحديات التي واجهتكم؟

هل واجهتم بعض الفشل في طريقكم؟ ما أسبابه؟

وكيف تمت معالجة التحديات والفشل؟

واجهت عملية الحوار الوطني مجموعة من التحديات التي يمكن أن يتم إرجاء أسبابها إلى قلة الثقة بين صانع القرار من جهة وأصحاب المصلحة من جهة أخرى، إذ تبين خلال تنفيذ الجلسات الحوارية والموائد المستديرة وورشات العمل أن المواطنين وخلال

حديثهم كانوا يتحدثون ويقدمون التوصيات إلا أنهم كانوا دوماً يرددون بأننا نتمنى أن يتم الأخذ بعين الاعتبار بتوصياتنا وأن لا تكون فقط كلاماً إعلامياً، وجرت العادة بأن يتم الرد من قبل أمين عام وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ورئيس اللجنة الإدارية ومدير مركز الحياة راصد بأن كافة التوصيات التي تنسجم مع عملية تطوير الإدارة المحلية سيتم الأخذ بها وتضمينها لمسودة القانون المقترحة، وهذا ظهر من خلال الأخذ بالعديد من التوصيات وتضمينها لمسودة القانون.

ومن التحديات التي تمت مواجهتها آلية التواصل مع الفئات المستهدفة حيث جرت العادة بأن يتم إرسال مخاطبات رسمية لرئيس المجلس أو رئيس الجمعيات إلا أن بعض الأفراد يفضلون أن يتم الاتصال بهم شخصياً حتى يؤكدون حضورهم، وأيضاً بعد الاتصال يبقون مترددين في تأكيد حضورهم لأنهم كانوا على خلاف مع الحكومة حول الإجراءات التي تتخذها الحكومة تجاه مجالس المحافظات، إلا أن فريق الحوار الوطني استطاع الوصول لأكثر من **75%** من أعضاء مجالس المحافظات ورؤساء البلديات بالتنسيق وبناء قنوات التواصل معهم بشكل شخصي.

كما واجهت عملية الحوار الوطني تحديات لوجستية تتعلق بالأماكن التي يتم اختيارها والتي قد تكون لا تنسجم مع منهجية الحوار الوطني، إلا أن وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عقدت شراكة مع وزارة الداخلية لاستعمال القاعات الخاصة بالمحافظات وشراكة أخرى مع وزارة البلديات لاستعمال القاعات الخاصة بالبلديات، وتم تنفيذ بعض الجلسات فيها، وفي ذات الإطار تم التغلب على هذا التحدي من خلال الشراكة مع الجامعات الحكومية والخاصة، وتم الاستفادة من هذه الشراكة بإشراك الأكاديميين والباحثين وطلاب الدراسات العليا في عملية الحوار الوطني وحضور الجلسات الحوارية.

4.3 شروط النجاح

ماهي الشروط التي تعتقدون أنها ضرورية لنجاح نشاطكم؟ ذلك ممكن أن يتضمن:

- البنى التحتية الداعمة والخدمات
- السياسات والأنظمة
- القيادة والتوجيه
- الموارد البشرية والمالية
- التحفيز

(الاجابة بما لا يتعدى ال 500 كلمة)

- تم بناء خطة تفصيلية بتعاون بين وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية واللجنة الإدارية في مجلس النواب ومركز الحياة راصد، وتم تشكيل لجنة تنفيذية للحوار الوطني من الجهات الشريكة، وتم وضع مخطط زمني تفصيلي للجلسات الحوارية والأنشطة المختلفة للحوار الوطني وذلك بهدف التنسيق المسبق للجلسات ومحاولة التغلب على التحديات الممكن أن يتم مواجهتها.
- عمل فريق الحوار الوطني علي بناء منهجية علمية لجمع التوصيات والمقترحات وتم وضع مجموعة من الأسئلة التي ممكن أن تساهم في تحفيز المشاركين وذلك لتقديمها من قبل ميسر الجلسة، وتم تسجيل كل جلسة من خلال تقنية الفيديو والمسجل الصوتي ليتم العمل على تفريغها بعد تنفيذ الجلسات.
- تم اعتماد منهجية تتعلق بتحليل المحتوى من خلال توزيع التوصيات على محاور مختلفة مثل الإجراءات التنفيذية ومحور الإطار التشريعي ومحور التعليمات التنفيذية ومحور العلاقة بين المجالس في المحافظات.
- التعاون والتشاركية بين الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية و عدد من المؤسسات، بالإضافة الى العمل الجماعي المنظم والالتزام بدقة العمل وإتقانه على أكمل وجه و التواصل المستمر والبناء بين فريق العمل، كل هذه العوامل تساهم بنجاح فريق العمل وتنفيذ النشاط.
- احتوى فريق عمل الحوار الوطني على مجموعة من الخبرات وذوي الاختصاص من السلطة التنفيذية وخصوصاً من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية واللجنة الإدارية ومركز الحياة راصد ومجموعة من الأكاديميين المتخصصين في الإدارة المحلية، وساهم هذا التنوع بالخبرات بالوصول إلى نتائج واقعية تساهم بشكل حقيقي في تطوير الإدارة المحلية في الأردن.

- ساهمت الشراكات التي تم عقدها مع المؤسسات الرسمية مثل وزارة الداخلية ووزارة الإدارة المحلية والجامعات في توفير بنى تحتية تنسجم مع منهجية تنفيذ الحوار الوطني، كما ساهمت الخبرات التي يمتلكها مركز الحياة راصد في تعزيز إنجاح الأنشطة الخاصة بالحوار الوطني بحكم الخبرات المكتسبة لديهم.
- تم التوافق على أن يكون ميسر الأنشطة في الحوار الوطني وجه إعلامي معروف وذلك بهدف خلق حالة من الحياد وقبول لدى المشاركين في عملية الحوار الوطني، ويساهم ذلك في عدم توجيه الآراء أو إصدار الأحكام بشكل متسرع عند حديث أحد المشاركين أو المشاركات.
- عند مواجهة أي تحدي كان الإجراء المتخذ بأن يتم عقد اجتماع طارئ أو مستعجل لاتخاذ قرار تشاركي يساهم في حل أي تحدي وكان ذلك يتم في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بشكل دوري.
- وزير الشؤون السياسية والبرلمانية كان يوجه دائماً رسائل إيجابية وتحفيزية لفريق العمل تساهم في تطوير العمل بشكل دوري.

4.4 التكرار

هل تم تكرار أو نسخ هذا النشاط لمعالجة مشاكل أخرى؟ في حال كان ذلك، كيف؟ برأيكم ما هي احتمالية أن يعاد تكراره في المستقبل، بإمكانكم أن تناقشوا كيف تم استخدام هذا النشاط من قبل الآخرين، ذلك قد يتضمن (مؤسسات أخرى، أو ضمن مؤسستكم، أو مؤسسات أكبر أو أصغر، أو مؤسسات حكومية).

(الاجابة بما لا يتعدى ال 300 كلمة)

يمكن تكرار هذا النشاط على كافة قطاعات الإصلاح السياسي في الأردن فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات على كافة الاصعدة باستخدام نفس الالية وخطة العمل. يرتبط هذا النشاط بشكل مباشر بمعيار المشاركة الشعبية لتبنيه حوارًا مشتركاً بين جميع الأطراف حول الإصلاح السياسي، ويكتسب قيمة إضافية بالنظر إلى طبيعة المواضيع والقوانين محل الحوار، كما ينسجم مع مبدأ اتاحة المعلومات لكونه يركز على النشر المستمر لمراحل تقدم الحوار ونتائجه وتوصياته، وذلك من خلال تسخير المنصات التفاعلية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية الحكومية المختلفة، مما يجعله منسجماً كذلك مع مبدأ تعزيز الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية.

وبعد المرحلة الحالية المتعلقة بفيروس كوفيد – ١٩ يمكن أن يتم استعمال ذات المنهجية في استنباط الآثار المترتبة عليه، ويمكن ذلك من خلال بناء التشاركية بين المؤسسات الرسمية التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات المهنية ويمكن أن تساهم هذه الأنشطة في تعزيز الثقة بين المواطن وصانع القرار، كما أن تنفيذ مثل هذه الأنشطة يمكن البناء عليها في اتخاذ القرارات الحكومية والرسمية وتقييمها بشكل مباشر.

4.5 الدروس المستقاة

ما هي الدروس المستقاة من تجربتكم والتي تودون مشاركة الآخرين بها؟

(الاجابة بما لا يتعدى ال 300 كلمة)

- ضرورة تبني نهج الحوار في صياغة وبناء التشريعات السياسية الأردنية.

- تعزيز عملية التشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني في الأردن.
- زيادة دمج المواطنين في عملية اتخاذ القرارات الحكومية المرتبطة بالحياة السياسية.
- تكريس التعاون بين السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومية والسلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب.
- استخدام الحوار الوطني لإقناع المواطنين بجدوى الإصلاح السياسي في الأردن ورفع مستوى رضاهم.
- تكريس نهج التقييم والمتابعة بشكل دوري حول كافة التشريعات والقرارات السياسية.
- مأسسة عملية الحوار الوطني حول قرارات الحكومة وذلك من خلال بناء وحدة خاصة في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية تعنى بتنفيذ الحوارات الوطنية وبناء الشراكات مع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة ومثيلاً لها بماء وحدة متخصصة بالحوار الوطني في مجلس النواب ترتبط في عملها مع اللجان الدائمة في مجلس النواب.

4.6 أخرى

هل تودون إضافة أية معلومات أخرى حول تجربتكم لمشاركتها مع الآخرين ؟

(الاجابة بما لا يتعدى ال 300 كلمة)

أولاً: سوف يتم استكمال عملية الحوار الوطني في بناء خطط تفصيلية لكسب تأييد البرلمانيين والبرلمانيات للأخذ بالتوصيات التي تم جمعها في عملية الحوار الوطني.

ثانياً: سيتم تنفيذ حملة رفع وعي المواطنين بمجريات إقرار تشريع قانون الإدارة المحلية من خلال تنفيذ نشاطات مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية في كافة المحافظات الأردنية.

ثالثاً: إجراء أبحاث ودراسات وأوراق سياسية بالشراكة مع أكاديميين متخصصين في الإدارة المحلية وتقديمها للبرلمانيين والبرلمانيات في مجلس النواب.

رابعاً: تقييم نجاعة التشريع بعد تطبيقه من خلال عملية متابعة وتقييم بتم تنفيذها بالشراكة مع أصحاب المصلحة.

5. مواد أخرى

5.1 هل لديكم مواد إلكترونية (ملفات، صور، فيديو، الخ) تودون إرفاقها مع الاستمارة؟ الرجاء وضع الروابط في الحقول المخصصة

جلسة حوارية للحوار الوطني للامركزية في محافظة المفرق	https://t.ly/11Nn
فيديو الحوار الوطني للإدارة المحلية	https://bit.ly/2zEhIEE
تقرير مصور حول المؤتمر الصحفي لعرض نتائج الحوار الوطني – قناة الغد	https://t.ly/H0Hr
تقرير مصور حول إطلاق الحوار الوطني – التلفزيون	https://t.ly/qfrK

الأردني	
تقرير مصور حول الحوار الوطني في محافظة عجلون – التلفزيون الأردني	https://t.ly/cib3
مشاركة مواطنين من الصم والبكم في جلسة لعرض بعض مخرجات الحوار الوطني – جفرا نيوز	https://t.ly/J30k

5.2 هل توافقون على إعادة نشر البيانات الموجودة في هذا الاستبيان أو جزء منها؟	نعم
5.3 من أجل إعادة النشر، يرجى بيان المرجع الذي يجب استخدامه.	https://bit.ly/2Lp9HpZ رابط يضم فعاليات النشا ط والخطة التنفيذية